INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

حرب بالوكالة وتسوية لحسابات إقليمية على الأراضي الليبية

تشتعل نيران الحرب من جديد في ليبيا، معارك عنيفة تدور بين ائتلاف المجموعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق وقوات حفتر على مقربة من طرابلس.

الرفض التام من قبل خليفة حفتر للحل السياسي في المنطقة وشروعه بعملية عسكرية ناسفاً كل جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام ينبئ بوقوع مجازر وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إضافة إلى عمليات الأسر والتصفية الجسدية بين الطرفين.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يُعرب عن قلقه الشديد تجاه ما يجري على الأراضي الليبية والتي تؤكد أن الشعب الليبي سيكون الضحية الأكبر لتلك المعارك. كما يدين المجلس رفض حفتر لكافة المفاوضات والاتفاقيات التي من شأنها ضمان حياة ملايين البشر بحل سياسي يرضي الجميع وهو بذلك يرتكب جريمة ضد الإنسانية.

ويرى المجلس أن ما يجري في ليبيا هو نسف تام لسيادتها وهويتها وتهميش لحق الشعب في تقرير مصيره، لأنه لم يعد خفياً على أحد الدور الخبيث الذي تلعبه الدول ذات المصلحة في ليبيا، ففي الواقع إن المشهد الليبي لا يعد نزاعا بين الفئات الليبية بل هو تصفية لحسابات إقليمية بين فرنسا والإمارات ومصر والسعودية من جهة ضد أمريكا وبريطانيا وقطر وتركيا من جهة أخرى.

استمرار تدخل الدول في المشهد السياسي في ليبيا، لم يسمح بالاحترام والالتزام بكافة قرارات مجلس الأمن وجهود المنظمات الدولية والإنسانية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمؤكد على أن غيابها عن الأزمة في ليبيا بما تحمله من رسالة سامية ومسؤولية تامة في إحلال السلام و إنقاذ الحياة الإنسانية والسياسية سيحول المنطقة إلى بؤرة من الإرهاب وحمام من الدم.

وبالرغم من ذلك، يؤكد المجلس أن عملية السلام في ليبيا لن تتم إلا بواسطة الأمم المتحدة وضغط على الدول الداعمة للأطراف المتنازعة للتوقف عن التدخل بالشأن الليبي للوصول إلى حل سياسي يضمن استقرار ليبيا وإجراء انتخابات نزيهة تشرف عليها هيئات من الأمم المتحدة تضمن مشاركة الشعب في تقرير مصيره واختيار ممثل شرعي له، وسحب السلاح من كافة الأطراف الغير شرعية وإلغاء لكافة أشكال العصابات المسلحة فطالما السلاح هو سيد الموقف فالسلام سيكون بعيداً كثيراً عن المشهد.

الحل السياسي هو الحل الأفضل لتجنب بركان الإرهاب الذي سيحرق ملايين البشر ويهدم البني التحتية ويهدد استقرار المنطقة فمن لم يحترم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يمكنه احترام القانون الدولي الإنساني و قوانين الحرب وهذا أكثر ما يقلق على المشهد الليبي فإصرار الأطراف المتنازعة على الاستمرار في معارك طاحنة هو كارثة بحد ذاته.

كما يؤكد المجلس دعمه لجهود الأمم المتحدة المبذولة في هذا الشأن، ويتطلع خيراً بالدور البناء الذي ستقوم به لإنجاح مؤتمر السلام المقرر عقده بين 13 وحتى 16 من الشهر الجاري وإقناع حفتر بالتراجع عن قراره الحربي والعودة إلى المسار السلمي لحل الأزمة. ذلك المؤتمر هو بصيص أمل لإيقاف نزف الدم وبناء مستقبل أفضل للجميع فالشعب الليبي يستحق السلام الذي فقده منذ عام 2011 بعد سقوط القذافي.

جنيف 2019/04/06